

دعوة شريك في دار
الي دلع عن حصة.

وردت الى مديرية الطابور مذكرة من
محكمة الحفوق الثانية بدمشق مؤرخة في
٢٧ نيسان سنة ١٩٢٠ رقم ١٨٦ تتضمن انه
بناء على ادعاء السيد عبدالوهاب الحاج محمد
السيان من محلة الميدان النوفاني شريك
سعدية وطلحة ابنتي احمد فتوت ودياب بن
احمد فتوت وطالب بن محمد حشيش وولده
محمد في البار الواقعة في المحلة المذكورة للملومة
الحدود بطلب قسمة حصته بالكشف الحسي
تبين لدى المحكمة المشار اليها ان البار المذكورة
ليست قابلة للقسمة وحيث انه لا يزال مصراً
على اجراء القسمة حسب الاصول صار
تقدير قيمة البار المذكورة بمقتضى جنيته مصري
بمعرفة المحققين المعينين بقرار مجلس الادارة
المؤرخ في ٢ ايار سنة ١٩٢٠ ورقم ٦٩٧ وقد
اجريتنا المراسم القانونية حسب الاصول
وحيث تبين ان محمد بن طالب حشيش احد
الشركاء هو غائب في الخدمة العسكرية في
الجيش التركي فلذا بادرناءه على لسان
الجراند كي يحضروا بيث وكيلاً يتوزب
عنه لكي يدفع عن الحصص المذكورة بموجب
التقدير المذكور بطرف شهر واحد اعتباراً
من تاريخه والا تخبري بمقتضى المعاملة القانونية
حسب الاصول في ٢٣ تموز سنة ١٩٢٠

اعلان اخبار
بما داره اجراء دمشق
ورد لادارة اجراء دمشق اعلان
صاحب من محكمة الحفوق الأولى المؤرخ في

٢٥ ايار سنة ١٩٢٠ رقم ١٣٧-٢ مع نسخة
جريدة الدمشقية مؤرخة في ١٤ حزيران سنة
١٩٢٠ عدد ١٣٢ بزيادة علم وخبر يتضمن الحكم
على المحكوم عليه رضا فتدي من اهالي اطة
القومسيه الثالث بعد الحكم ومة الالهة بلزوم
تخلية الدكان الكائنة في محلة الصالحية قرب
الشهداء المحدودة شرقاً بجري ماء شمالاً
خالد بك بن ابراهيم بك غرباً الطريق والباب
جنوباً قسمة بيد علي شامل بك ومخلص بك
وتسليمها الى المحكوم له محمد مخلص بن سراج
الدين بك من محلة الصالحية ولما كان المحكوم
عليه مجهول الإقامة تنويفاً لأحكام المادة
(٤٠) من قانون الاجراء اتضت نشر هذا
الاعلان بمثابة اخبار لحضور المحكوم عليه
خلال ثلاثين يوماً من تاريخ نشره وإخلائه
الدكان المذكورة والأصير اجراء المعاملات
القانونية حسب الاصول والبيان حرر
في ٢ تموز سنة ١٩٢٠
انذار ببيع ٢٤٨ دوغاً
في قرية الرينة
ان يوسف بن احمد المصطفى ورمضان
بن احمد المصطفى واحد بن ديب من اهالي
قرية الرينة التابعة لحمة استدانوا من محمد
بك بن احمد باشا العظم مبلغاً قدره عشرون
الفا وثلاثمائة وخمسة وعشرون قرشاً وثلثاً هذا
المبلغ قد افرغوا الموي اليه فراغاً وفائلاً جميع
المتين والنسبة والاربعين دوغاً اراضي اسكالة
في القرية المذكورة والمملوكة للحدود ملوكة
وقد اتضت المدة ولم يفرأ دينهم فلذا طرحت
البنوات المذكورة بالزاد الثاني مدة خمسة

اربعةين يوماً ثم خمسة عشر يوماً مدة
الاحالة الالوية وقد ارسل الاخبار الأخير
فاعد مذيلاً بشرح قيادة درك اللواء ان
الاشخاص المذكورين المذكورين مجهول محل
اقامتهم فموجب المادة الثالثة من تعليمات
الرهونات اذا لم يحضروا خلال شهر واحد
اعتباراً من تاريخ اذنه تجري الاحالة القطعية
وعليه واشماراً بذلك صار اعلان الكنية
بيع ٨١٢ دوغاً
بقرية رينة (حار)
ان محمود وفرحة ورمضان اولاد يوسف
ابن خضر ومحمود وخرابا وعبدة اولاد خازم
ولمجان ويونس ابني اسعد بن حسين وسليمان
وسرم وفتوة وامون وزينب اولاد حسن
ابن احمد ، وخليد ودبة ابني حسن الثاني ،
ويوسف ويونس ابني احمد الثاني ، وسليمان
ابن مصطفى يوسف من اهالي قرية الرينة
كانوا قد استقرضوا من محمد بك بن اسعد
باشا العظم مبلغاً قدره الف وسبعمائة ليرة
عثمانية ذهباً وتأميناً لهذا المبلغ قد اقرضوا
للموا اليه جميع الالف والثلاثمائة والاثني عشر
دوغاً عتيقاً اراضي معلومة للحدود كائنة بقرية
الرينة التابعة لحمة فراغاً بالوفاء وقد اتضت
المدة ولم يدفعوا المبلغ فصار عليه وضعت
الاراضي المذكورة بالزيادة للبنية اعتباراً
من تاريخ اذنه اذنه خمسة واربعين يوماً
كان له الرغبة بالشراء عليه ان يراجع دائرة طابور
لواء حماة والدال الحاج محمد بنجاح وعليه صار
اعلان الكنية في ١٥ حزيران سنة ١٩٢٠
طبعت بمطبعة الحكومة العربية

كل ما يتعلق بامر الجريدة يراجع بشأنه
مدير سياسة الجريدة

يراد عن اعلانات الحاكم ودوائر الاجراء والتعليق
والمراسلات الرسمية بخمسة قرشاً سوريا بصورة
مطوعة وقرشاً عن كل مطر من الاعلانات
الاهلية والتجارية



تاريخ نشأتها
سنة ١٣٣٧ هجرية
١٩١٩ ميلادية
بدل الاشتراك السنوي ٦٠ قرشاً سوريا في الحاضرة
و ٧٥ قرشاً داخل البلاد السورية وما تفرش خارجها
لبن النسخة الجديدة في الحاضرة
قرش سوريا

دمشق : الخميس ٢٣ شول سنة ١٣٣٨ تصدر مرتين في الاسبوع وفي ٨ تموز سنة ١٩٢٠

جلسات المؤتمر السوري

جلسة الاثنين في ٢٥ تموز - ١٩٢٠
١ نالت خلاصة الضبط السابق فقبلت
٢ تليت مذكرة جوابية واردة من
رئاسة الوزارة تفيد انه لا صحة لخبر بيع
لخط المجازي لسلوة بريطانيا ، لان الخط
للكرد وف من الاوقاف الاسلامية ،
مصدق من قبل تركيا بقانون خاص ، وان
بريطانيا العظمى التي تعرف ذلك حتى المعرفة
لا تدخل بمثل هذه المفارقات
٣ تليت مضبطة لكل من الحاج حيدر
عبد المادي والسيد وحيد عبد الهادي عن
قضاء بيسان فتقرر رفضه لان بيسان تاحية
وليس بقضاء
٤ تليت مضبطة الختامية للسيد راشد
ابن محمد الرضا بدلاً من السيد سعيد
الكرمي مندوب طوكركم المستقبل فتقرر
اعطائه اللجنة
٥ نلى اقتراح من السيد عثمان سلطان
مؤمناً من سبعة عشر عضواً خلاصته : ان
يكتب للحكومة بالانتها من تدقيق لائحة
القانون الاساسي للمرة الاولى ، ويطلب منها

المبادرة لتزيمه المدات اللازمة للانفجرات
حرصاً على الوقت ، وبما يتم القراءة الثانية
وفقاً لرغائب الشعب السوري ، والطلب منها
ان تبلغ المؤتمر مباشرة بذلك في عموم البلاد
السورية تنفيذاً لمطابق القرار التاريخي
الذي اودع لتفديده اليها قبل
٦ تليت عريضة من المتقاعدين والايام
والارامل يطلبون بها معاملتهم اسوة ببقية
مأموريي الحكومة فتقرر رفع العريضة
للحكومة لتتظر بالامر
ثم تطلت الجلسة على ان يكون برنامج
الجلسة القادمة البحث في مواد القانون
الاساسي
جلسة الثلاثاء في ٦ تموز - ١٩٢٠
١ تليت خلاصة الضبط السابق فقبلت
٢ حصل اقتراح من السيد عدوي القضائي
يطلب تأجيل المذكرة ريثما تطبع لائحة
القانون الاساسي وجرت المناقشة بذلك
وتعدت المناقشة الى وصف الحالة
السياسية والموقف الحاضر ، ومن ثم قدم
اقتراح بالاكتفاء باللائحة ولم يبرز الاكثرية
غرد
وعاد الاعضاء للمناقشة ومن ثم تقدم

هكذا عند الاصل

بوجبه. فحرت مناقشة ذلك وتقرر ان يجيب ديوان الرئاسة عن ذلك

٣. تقدم اقتراح من السيد عثمان سلطان والسيد رفيق التميمي بتعطيل المذاكرة يوم الخميس مع دوام اللجان على شغلها فلم يقبل الاقتراح

واقترح السيد توفيق مفرج بان يراد المجلس على اجتماعه المزمع قبل انقضاءه ونقضت الجلسة

الدخول إلى المنطقة الجنوبية من المنطقة الشرقية

أبالت وزارة الداخلية مديرية المطبوعات بناء على كتاب ضابط الارتباط البريطاني بدمشق انه لا يسمح لاي شخص كان من المنطقة الشرقية من بلاد العدو المحتلة ان يدخل المنطقة الجنوبية منها ما لم تمل اوراقه من ضابط الارتباط البريطاني المذكور

وان الرأى الذي تم على لاضباط الشرية بالدخول للمنطقة الجنوبية من بلاد العدو المحتلة يجب ان يحال على الحاكم الاداري العام مع بيان السفر بصورة واضحة

الطاعون في القطر المصري ألفت وزارة الداخلية مديرية المطبوعات انه لي يوم ٢٣ - ٦ - ١٩٢٠ وقت إصابة بالطاعون الاهلي في الاسكندرية

وفي ٢٤ منه وتمت إصابة اخرى في بور سعيد بالطاعون غير الاهلي وتوفي المصاب بها خارج المستشفى

وحدثت إصابة طاعون في السويس في ٢٤ منه وتوفي المصاب لي يومه

قرارات محكمة التمييز

قرار شرعي

قضى الاعلام الشرعي الصادر من

المحكمة الشرعية بدمشق المؤرخ في ٢٣ ذي القعدة سنة ١٣٢٧ المرفوع لمحكمة التمييز

البرية ليدقق تمييزاً باستدعاء المحكوم عليه في الآتي الذكر البالغ اليه في ٢٢ صفر سنة ١٣٢٨ فذا هو يتضمن ان رقة بنت

ناحسين بن داوود الزايد من حارة اليهود بدمشق ادعت على عزاز بن سليمان بن حبيب

المرسب من الطائفة اليهودية ايضاً ان ولده سليمان زوجها غيب عنها قبل الدعوى بسبع

سنوات في امر بكا وتركها بلا نفقة ولا منفق وطلبت فرض مجدي ونصف على

ابيه الحاضر لها ولبناتها الاربع في اليوم وهو يرجع بذلك على ابنه فول كل المدعى عليه

وكيلا اجاب بان الدعوى غير صحيحة لان البنات كبيرات ولمن كسب وان الزوج

عقارات يتناولن من غلتها فحضرت البنات وتبين ان من اكبرهن خمس عشرة سنة وادعين

مع امن رطلين وطلبت ان تكون الاكتساب وذكر ان الغائب له نصف دار يسكن مع

ابن فيها واخبر كل من سليم الحلبي وقادم التيجي من الطائفة المذكورة بقيام الزوجية

بين الدعية والغائب وباتت دار موكل المدعى عليه على الفراض ولده لكونه غنياً كل يوم

مجدياً وان ذلك نفقة المثل لمن جميعاً بالسوية وبد تخليف الدعية العيين الشرعي

فرض نائب الحكم لمن المندار الذي ذكره المهران واذن للدعية باستدائنه وعرفه على

نفسها وابنتها والرجوع بحصتها منه على زوجها الغائب وبمصلحة بنتها على موكل المدعى عليه الحاضر

وقضى الاستدعاء السابق الذكر المؤرخ في ٢٧ صفر سنة ١٣٢٨ والمقدم في ٢٢ تشرين الثاني سنة ١٩١٩ ضمن المادة القانونية وهو

عبارة عن طلب نقض الحكم لان البنات كبيرات ومكاتب ذكروا كونهن ذكراً

الحاكم ولم يلفت نائب الحاكم له وان لابه الغائب عقارات تركها لاولاده وان الدعية

كانت ادعت عليه بهذه الدعوى واعترفت بوجود عقارات لزوجها الغائب تركها لها

فمنها الحاكم بموجب اعلام شرعي ابرزه وكيله انتهاء المحاكمة وانها اعترفت بذلك هذا الاعلام

ايضاً وان البنات كبار لاحق لامن بان تستدعي عنيهن وان وكيله ذكر جميع ذلك

ولم يلفت نائب الحاكم له ولدى التدقيق والمناقشة بالاجاب

تبين ان المناضي لم يبحث عن ما اتي به وكيل المدعى عليه من البغ بانها كانت قد ردت

دعواها في ذلك سابقاً وان سبب الردم يزل فايها حين هذه الدعوى وهل هي بشكا

السابق ام لا ولم يتعرض لاجر اكتساب البنات ووجود مال لابنتين عند من يكلي

انفقتهن بسلب ولا يجاب فانفقت الآراء في ٢٢ ربيع الثاني سنة ١٣٢٨ وفي ١٨ كانون الثاني سنة ١٩٢٠

عملاً بالادتين ١٨٢٩ من المحلة و٢٤٢٠ من اصول المحاكمات المحفوفة على نقض هذا

الاعلام وارساله للمحكمة المشار اليها لتبلغ

ذلك الطريق واجراء الاجاب الشرعي فيه قرار حقوقي - رقم ١٠٣

بعد ان تبين من مشروحات رأس المكتبة في صكها مستأنف لواء الكرك المؤرخة

في ١٠ شباط سنة ١٩١٩ المحررة على الاستدعاء للتقدم من طالب التمييز سلامة التي يقات

جواباً على اللائحة الجوابية المتضمنة هذه المشروحات ان سلامة المذكور كان ميز

الحكم المذكور بطرف المدة القانونية ووفق الشروط التمييزية وارسلت الاوراق للمحكمة

التمييز في الاستانة ولم ترد وأن طلبه التمييزي ملأ واقم ضمن المدة المصروفة بقرار مجلس

التدقيق في اعلام الحكم الميز الصادر من محكمة بداية لواء الكرك في ٣١ ايار

سنة ١٣٢٧ المتضمن الحكم برد دعوى المدعي سلامة بن جريس الزيات من اهل الكرك

التي اتاهل على خليل بن ابراهيم وسلمان سالم بصرفه بارض المحروقة بالمعونة المواقعة والمحدد

لرأى عن اب وذلك لانه تبين من السند المحفوفي المبرز من قبل المدعي عليها ان

الارض المذكورة متصلة اليها بالشرع من جديع بن محمد المراز ولان السند المبرز من

الذي المحرر من جديع المذكور يتضمن ان الارض هي من املاك سلامة المدعي وانه

لاحق له بها ليس هو من السندات الرسمية والاقرار في غير حضور الحاكم لا يستبرو ولا يجوز

استماع الشهود الشخصية تجاه السندات الحفافية ولائحة طلب التمييز سلامة المذكور

تضمن ان الاقرار بالسند الذي ابرزه هو معتبر هذا يقتضي المادة ١٥٩٢ من المحلة الحفيلية

بمحكم مواد المحلة لانه لا يصح الرجوع عن الاقرار وان كل من كتب سنداً على نفسه

يكون ملزماً به وان المحكمة لم تعط قراراً سلباً او ايجاباً بخصوص السند المذكور وان سندات

الطابو المتبره هي التي مضى عليها سبب عديدة وان السند الحفافي المبرز من المدعي عليهما

قد اعترض هو عليه وبجلس الادارة والمحكمة لم يلفت لا اعتراضه ولم تنظر نتيجة الدعوى

المقامة منه على جديع المذكور وان السند المبرز منه هو اقدم تاريخاً فكان يلزم تدقيقه

والحكم بوجبه ولذلك فهو يطلب نقض الحكم المذكور

ولائحة الميز عليهما الجوابية تتضمن ان طالب التمييز لم يطلب التمييز في المدة

القانونية بدليل انه لم ينفها علماً وخبراً بذلك وان الميز لم يؤيد ما يدعيه وان السند الذي

ابرزه هو سند عادي وان المدعي يميز عن اثبات مدعاه بالاوراق الرسمية وان المدعي

متناقض بدعواه لانه ادعى اولاً ان الاوراق انضلت اليه بالارث من الآباء ثم قال انها

حصلت له من جديع وانه قد ادعى بانه اعترض على سند الطابو بمجلس الادارة ولم

يبين نتيجة اعتراضه في طلبان تصديق الحكم الميز به

ولدى المذاكرة بالاجاب وجد ان باهم المدعي عليهما وهو جديع بن محمد المراز قد

نفي ملكه عن الارض الذي بها المذكورة واقرب بانها سلامة المرقوم وذلك بموجب سند

مؤرخ بتاريخ سابع اذار سنة الف واربعمائة وهذا يقتضي المادة ١٥٩٢ من المحلة الحفيلية

معمول به فكان يجب تكليف المدعي سلامة المرقوم لاثبات نفقته حسب الاصول

الموضوعة ولم يسأل من مجلس الادارة عن مراجعة سلامة حينما تشبث بجديع في بط

تلك الارض بسند الطابو هل كانت كافاً لاثباته لم يراجع في ذلك بتاتاً فبعد تحقيق هذه الجمة

ذهول ذهول والمحكمة يكون الاقرار المحرر بهذا السند غير معتبر لوقوعه في غير حضور

الحاكم هو في غير محله لذلك واستناداً على المادة ٢٤٤ و٢٣٨

من اصول المحاكمات الحفوفية تقرر بالتناق الآراء في الجلسة المنعقدة في ٢٣ جردى

الائنة سنة ١٣٢٧ وفي ٢٥ آذار سنة ١٩١٩ نقض الحكم المذكور واعادة الاوراق لها

لاجراء الاجاب من النقطة المنقوضة وخرج النقض البالغ ممتي قرش يهود على من يظهر

في نأجة الدعوى غير بحق قرار جزائي - رقم ٩٥

لدى التدقيق تبين ان المحكمة حكمت في قرار التجرم انه ثبت بمجموعة حمدي

الشواني لجرح فوزي والنسب لقتله بصورة التهور دون التصديق لثبته على ان سند

هذا الجرم متضمن اسباباً مخففة لتقدير عقوبة ان موضع الجرح لا يستدل منه ان القاتل

قاصد قتله والتقدير يفيد انه لو تدارك الامر في حينه لما كان تولى القتل ثم نالت في قرار

تحديد المجازاة ان حركة الجرم المذكور تنطبق لاحكام المادة ١٧٤ من قانون الجزاء

بدلالة المادة ٤٧ منه فحكمت عليه سبع سنوات ونصف قيد القلعة ثم نزلت من

ذلك الثلث بناء على انه لم يكمل الثامنة عشر من عمره استأدا على المادة ٤ من القانون المذكور حالة كون المادة ٤٠ المذكورة لا تنبذ ذلك بل تضمن ان من لم يكمل الثامنة عشرة من العمر يحكم عليه من النصف الى ثلثي الجزاء المترتب على فعله حسب ايمان المحكمة فانقضت نفسها بقرار التجريم فقالت من جهة ان المتهم قاتل بالهتور من غير التعمد وسردت الادلة على ذلك وطبقت جرمه على الفقرة الاولى من المادة ١٧٤ المذكورة ورغمما عن ذلك عن وقوع الجرح بسكين قالت من جهة ثانية ان موضع الجرح لا يستدل منه كون نلهم قاصد القتل واعتبرت ذلك من الاسباب التفسيرية مع ان عدم القصد في القتل يغير نوع الجرم فلا يعتبر من الاسباب التفسيرية لذلك كان قول المحكمة هذا منافضاً لقولها الاول

ولما كان جرم المتهم واجب التنبين في قرار التجريم بصورة غير متقضة انقضت الآراء في ١٤ شعبان سنة ١٣٣٧ وفي ١٤ مايس سنة ١٩١٩ على نقض الحكم المذكور واعادة الاوراق لمحاكمها لاجراء المحاكمة اعتباراً من التقطع المفوض

الطاعون في السويس
تبين من البرقية الواردة من دائرة الصحة في القاهرة انه وقع اصابة واحد من الطاعون في السويس انتشر بالوقاية في ٢١ حزيران سنة ١٩٢٠

وظائف عدلية (أردة مطاعة)

قضت ارادنا بدين السيد رشدي تاجر مدعي عام قضاء القريتين المأفأة معارناً للناكم في قضاء عجلون نزلها وتبين السيد عزت الكوراني المستقبل من معاونة الحاكمة في حصص معارناً للادعي العام المركزي في حلب ونقل السيد سمعان عجيل المواصل مدعي عام العمرانية ما تالهاكم في القضاء المذكور ترفيعاً وبدلائله السيد شفيق الكيلاني احد نسبي الحقوق ومدير شعبة الحكم في الفرقة الثالثة وتبين السيد ابراهيم الدجج منصوراً لهكمة استئناف لواء دير الزور بدلا من السيد ج. القادر ملازم ريش الذي رقي الى وظيفة القضاء الشرعي في ابركان المجردي العتيق

ابانت وزارة الداخلية مديرية المطبوعات ان الخزينة المالية تقبل المجردي العتيق وسر المجردي الجديد بدون اقل فرق بينهما وان القبار وافراد الناس ما زالوا يتبعون عن قبض المجردي العتيق بدون معذرة مشروعة وهذا يورث ضرراً عظيماً على الموظفين والباطل والافراد الذين يقضون روايتهم من هذه المجرديات المراكمة في الخزينة

ولذا نالنا نحن للامانة ان كل من يتهم عن قبض المجردي العتيق بسعر الجديد في جميع المقامات سواء بالاسناد للقضاء العسكري ويكرم جزاء تقنياً تقبلاً بحافطة على حكم القانون ومصلح الخلق

مستقرات اهل

من محكمة استئناف لواء سوريا ان المدة الانتهاية في سوريا قد انتهت بموجب قرارها المؤرخ في ١٣ ايار سنة ١٩٢٠ رقم ١٥٥٠ من السيد محمد شريف الله من قرية الميخانة التابعة لدوما بجهة لعل وبما ان المذكور كان يزل في حدود من جانب رابطة محكمة استئناف لواء سوريا مدة عشرة ايام ايضاً اعتباراً من هذا التاريخ لكي يطبق القانون ويجوز لجانبه اذا لم يغير بطرف المدة المذكورة فترقاً لواء ٢١ من قانون اصول المحاكمات الجزائية يعتبر غير مطيع للقانون ولا يفي من الحقوق المدنية وتجري محاكمه غيراً وتجهز اموره ولا يفي له الاية دعوى مايل يبادر للادعاء عليه وعلى جميع ماوري خابطة العدلية القبض عليه وتسلمه وباتفاق ذلك حوز هذا القرار في ١٢ شوال سنة ١٣٣٨

ان المدة الانتهاية في سوريا قد انتهت بموجب قرارها المؤرخ في ١٧ آذار سنة ١٩٢٠ رقم ٢٠٠ من المادى الباقي التزم في قرية اب الياس التابعة لاقحاج بجهة لواء دير الزور وكان يزل لواء لواء من جانب رابطة محكمة استئناف لواء سوريا مدة عشرة ايام ايضاً اعتباراً من هذا التاريخ لكي يطبق القانون ويجوز لجانبه اذا لم يغير بطرف المدة المذكورة فترقاً لواء ٢١ من قانون اصول المحاكمات الجزائية يعتبر غير مطيع للقانون ولا يفي من الحقوق المدنية وتجري محاكمه غيراً وتجهز اموره ولا يفي له الاية دعوى مايل يبادر للادعاء عليه وعلى جميع ماوري خابطة العدلية القبض عليه وتسلمه وباتفاق ذلك حوز هذا القرار في ١٢ شوال سنة ١٣٣٨

ان المدة الانتهاية في سوريا قد انتهت بموجب قرارها المؤرخ في ١٧ ايار سنة ١٩٢٠ رقم ١٥٥٠ من السيد محمد شريف الله من قرية الميخانة التابعة لدوما بجهة لعل وبما ان المذكور كان يزل في حدود من جانب رابطة محكمة استئناف لواء سوريا مدة عشرة ايام ايضاً اعتباراً من هذا التاريخ لكي يطبق القانون ويجوز لجانبه اذا لم يغير بطرف المدة المذكورة فترقاً لواء ٢١ من قانون اصول المحاكمات الجزائية يعتبر غير مطيع للقانون ولا يفي من الحقوق المدنية وتجري محاكمه غيراً وتجهز اموره ولا يفي له الاية دعوى مايل يبادر للادعاء عليه وعلى جميع ماوري خابطة العدلية القبض عليه وتسلمه وباتفاق ذلك حوز هذا القرار في ١٢ شوال سنة ١٣٣٨

لواء سوريا في سوريا قد انتهت بموجب قرارها المؤرخ في ١٣ ايار سنة ١٩٢٠ رقم ١٥٥٠ من السيد محمد شريف الله من قرية الميخانة التابعة لدوما بجهة لعل وبما ان المذكور كان يزل في حدود من جانب رابطة محكمة استئناف لواء سوريا مدة عشرة ايام ايضاً اعتباراً من هذا التاريخ لكي يطبق القانون ويجوز لجانبه اذا لم يغير بطرف المدة المذكورة فترقاً لواء ٢١ من قانون اصول المحاكمات الجزائية يعتبر غير مطيع للقانون ولا يفي من الحقوق المدنية وتجري محاكمه غيراً وتجهز اموره ولا يفي له الاية دعوى مايل يبادر للادعاء عليه وعلى جميع ماوري خابطة العدلية القبض عليه وتسلمه وباتفاق ذلك حوز هذا القرار في ١٢ شوال سنة ١٣٣٨

ان المدة الانتهاية في سوريا قد انتهت بموجب قرارها المؤرخ في ١٧ آذار سنة ١٩٢٠ رقم ٢٠٠ من المادى الباقي التزم في قرية اب الياس التابعة لاقحاج بجهة لواء دير الزور وكان يزل لواء لواء من جانب رابطة محكمة استئناف لواء سوريا مدة عشرة ايام ايضاً اعتباراً من هذا التاريخ لكي يطبق القانون ويجوز لجانبه اذا لم يغير بطرف المدة المذكورة فترقاً لواء ٢١ من قانون اصول المحاكمات الجزائية يعتبر غير مطيع للقانون ولا يفي من الحقوق المدنية وتجري محاكمه غيراً وتجهز اموره ولا يفي له الاية دعوى مايل يبادر للادعاء عليه وعلى جميع ماوري خابطة العدلية القبض عليه وتسلمه وباتفاق ذلك حوز هذا القرار في ١٢ شوال سنة ١٣٣٨

ان المدة الانتهاية في سوريا قد انتهت بموجب قرارها المؤرخ في ١٧ ايار سنة ١٩٢٠ رقم ١٥٥٠ من السيد محمد شريف الله من قرية الميخانة التابعة لدوما بجهة لعل وبما ان المذكور كان يزل في حدود من جانب رابطة محكمة استئناف لواء سوريا مدة عشرة ايام ايضاً اعتباراً من هذا التاريخ لكي يطبق القانون ويجوز لجانبه اذا لم يغير بطرف المدة المذكورة فترقاً لواء ٢١ من قانون اصول المحاكمات الجزائية يعتبر غير مطيع للقانون ولا يفي من الحقوق المدنية وتجري محاكمه غيراً وتجهز اموره ولا يفي له الاية دعوى مايل يبادر للادعاء عليه وعلى جميع ماوري خابطة العدلية القبض عليه وتسلمه وباتفاق ذلك حوز هذا القرار في ١٢ شوال سنة ١٣٣٨

واذا لم يغير بطرف المدة المذكورة فترقاً لواء ٢١ من قانون اصول المحاكمات الجزائية يعتبر غير مطيع للقانون ولا يفي من الحقوق المدنية وتجري محاكمه غيراً وتجهز اموره ولا يفي له الاية دعوى مايل يبادر للادعاء عليه وعلى جميع ماوري خابطة العدلية القبض عليه وتسلمه وباتفاق ذلك حوز هذا القرار في ١٢ شوال سنة ١٣٣٨

ان المدة الانتهاية في سوريا قد انتهت بموجب قرارها المؤرخ في ١٧ آذار سنة ١٩٢٠ رقم ٢٠٠ من المادى الباقي التزم في قرية اب الياس التابعة لاقحاج بجهة لواء دير الزور وكان يزل لواء لواء من جانب رابطة محكمة استئناف لواء سوريا مدة عشرة ايام ايضاً اعتباراً من هذا التاريخ لكي يطبق القانون ويجوز لجانبه اذا لم يغير بطرف المدة المذكورة فترقاً لواء ٢١ من قانون اصول المحاكمات الجزائية يعتبر غير مطيع للقانون ولا يفي من الحقوق المدنية وتجري محاكمه غيراً وتجهز اموره ولا يفي له الاية دعوى مايل يبادر للادعاء عليه وعلى جميع ماوري خابطة العدلية القبض عليه وتسلمه وباتفاق ذلك حوز هذا القرار في ١٢ شوال سنة ١٣٣٨

ان المدة الانتهاية في سوريا قد انتهت بموجب قرارها المؤرخ في ١٧ ايار سنة ١٩٢٠ رقم ١٥٥٠ من السيد محمد شريف الله من قرية الميخانة التابعة لدوما بجهة لعل وبما ان المذكور كان يزل في حدود من جانب رابطة محكمة استئناف لواء سوريا مدة عشرة ايام ايضاً اعتباراً من هذا التاريخ لكي يطبق القانون ويجوز لجانبه اذا لم يغير بطرف المدة المذكورة فترقاً لواء ٢١ من قانون اصول المحاكمات الجزائية يعتبر غير مطيع للقانون ولا يفي من الحقوق المدنية وتجري محاكمه غيراً وتجهز اموره ولا يفي له الاية دعوى مايل يبادر للادعاء عليه وعلى جميع ماوري خابطة العدلية القبض عليه وتسلمه وباتفاق ذلك حوز هذا القرار في ١٢ شوال سنة ١٣٣٨

واذا لم يغير بطرف المدة المذكورة فترقاً لواء ٢١ من قانون اصول المحاكمات الجزائية يعتبر غير مطيع للقانون ولا يفي من الحقوق المدنية وتجري محاكمه غيراً وتجهز اموره ولا يفي له الاية دعوى مايل يبادر للادعاء عليه وعلى جميع ماوري خابطة العدلية القبض عليه وتسلمه وباتفاق ذلك حوز هذا القرار في ١٢ شوال سنة ١٣٣٨

ان المدة الانتهاية في سوريا قد انتهت بموجب قرارها المؤرخ في ١٧ آذار سنة ١٩٢٠ رقم ٢٠٠ من المادى الباقي التزم في قرية اب الياس التابعة لاقحاج بجهة لواء دير الزور وكان يزل لواء لواء من جانب رابطة محكمة استئناف لواء سوريا مدة عشرة ايام ايضاً اعتباراً من هذا التاريخ لكي يطبق القانون ويجوز لجانبه اذا لم يغير بطرف المدة المذكورة فترقاً لواء ٢١ من قانون اصول المحاكمات الجزائية يعتبر غير مطيع للقانون ولا يفي من الحقوق المدنية وتجري محاكمه غيراً وتجهز اموره ولا يفي له الاية دعوى مايل يبادر للادعاء عليه وعلى جميع ماوري خابطة العدلية القبض عليه وتسلمه وباتفاق ذلك حوز هذا القرار في ١٢ شوال سنة ١٣٣٨

ان المدة الانتهاية في سوريا قد انتهت بموجب قرارها المؤرخ في ١٧ ايار سنة ١٩٢٠ رقم ١٥٥٠ من السيد محمد شريف الله من قرية الميخانة التابعة لدوما بجهة لعل وبما ان المذكور كان يزل في حدود من جانب رابطة محكمة استئناف لواء سوريا مدة عشرة ايام ايضاً اعتباراً من هذا التاريخ لكي يطبق القانون ويجوز لجانبه اذا لم يغير بطرف المدة المذكورة فترقاً لواء ٢١ من قانون اصول المحاكمات الجزائية يعتبر غير مطيع للقانون ولا يفي من الحقوق المدنية وتجري محاكمه غيراً وتجهز اموره ولا يفي له الاية دعوى مايل يبادر للادعاء عليه وعلى جميع ماوري خابطة العدلية القبض عليه وتسلمه وباتفاق ذلك حوز هذا القرار في ١٢ شوال سنة ١٣٣٨

هكذا عند الاصل

شوبا (خاصية)	١٩٤٥٦
كند شوبا	٦٩٠٠٠
شوبا (اشبه)	٢٢٠٠٠
شوبا	١٥٠٠٠

فهم من يرفقات قائم مقام راشيا والقيطرة	قرش	فهم من البرقيات الواردة من فلي
ووادي العم ان القرى المحررة اسمائها فيما	٤٧٨٠٠	مقام ومديري مال قضية حاصبيا وراشيا
بلي قد بلغ بدل مرابدة اعشارها المقدار المحرر	٢١٦٠٠	والبقاع والقيطرة والزبداني ان القرى
في جانبها فلي الطالبين مراجعة ديوان	٧٥٠٠	المحررة اسمائها فيما بلي قد بلغ بدل مرابدة
الواردات او مالية القضاء النسوية لها القرية		اعشارها المقدار المحرر في جانبها فلي الطالبين
المطلوبة:		مراجعة ديوان الواردات او مالية القضاء
قرش (راشيا)	٧٨٠٠	النسوية لها القرية المطلوبة:
١٥٠٠٠	١١٠٠٠	قرش (القيطرة)
١١٠٠٠	١٢٠٠٠	٤٠٠٠
١٤٥٠٠	١٦٥٠٠	٥٠٠٠
٥٠٠٠٠	١٤٥٠٠	٥٥٥٠
٢٠٠٠	١٦٠٠٠	٣٥٠٠
٦٤٠٠٠	١٦٠٠٠	٣٥٠٠
(القيطرة)	٦٤٠٠٠	١٠٠٠
٦٤٠٠	٩٠٠٠	١١٥٠٠
١٨٢٠٠	١٦٢٠٠	١٦٢٠٠
٨٦٥٠	٣٤٩٠٠	٣٤٩٠٠
١٠٠٠	١٣٠٠٠	١٣٠٠٠
١٠٠٠	٢٩٠٠٠	٢٩٠٠٠
١٥٥٠٠	٩٠٠٠	٩٠٠٠
٤١٠٠	٩٦٠٠	٩٦٠٠
٣٤٠٠	٦٩٠٠٠	٦٩٠٠٠
٢٢٠٠	٤٥٥٠٠	٤٥٥٠٠
٤١٠٠	٩١٥٠	٩١٥٠
٩١٠٠	(القيطرة)	(القيطرة)
(وادي العم)	٤٥٥٠٠	٤٥٥٠٠
٤٠٠٠٠	٣٧٥٠٠	٣٧٥٠٠
٢٣٥٠٠	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠
١٦٠٠	١٧٠٠٠	١٧٠٠٠

اجريت الاحالة الاولى لاعشار
القرتين المحررتين فيما بلي وما من اعمال
قضاء المجيزة بالبدل المرقوم بجانب اسميها فن
اراد الضم على هذا البدل عليه ان يراجع
مديرية الواردات واملاك الدولة في وزارة
المالية:

٢١٨٨٢ الشوايك
١٨٦٠٠ خنايس الشنوان

اجريت الاحالة الاولى لاعشار قرية
مأدين من طغيات قضاء المجيزة ببدل (٢٢١٠٠٠)
قرش سودي فن اراد الالتزام عليه ان
يراجع مديرية الواردات واملاك الدولة في
وزارة المالية

٢٢٥٠٠	غزة	٧٠٠٠	فاخورة	قرش القرية
٩٠٠٠	عين كفرن زويد	٥٥٠٠	قصية	٩٢٠٠
٨١٠٠	اناصرية	٨٢٠٠	مومسية	٢٧٠٠
٨٧٥٠	جوش القتم	٥٧٠٠	سلوكية	١٢٩٠٠
١٧٠٠٠	حاثوت درويش باشا	١٤٠٠٠	دير الراهب	٦٤٠٠
٢٦٥٠٠	الصويرة	١٠٠٠٠	نهران	٧٨٠٠
١٩٠٠٠	سعد نابل	٥٩٠٠	دير سراس	فهم من اشعار مدير مال القنيطرة ان
٢١٥٠٠	جديتا	٥٠٠٠	عين الباشا	القرى المحررة اسمائها فيما بلي بل بلغ بدل
٢٧٠٠٠	غزة	١٨٥٠٠	عين الصخر	مرابدة اعشارها المقدار المحرر في جانبها فلي
١٣٥٠٠	تللانيا	(حاصبيا)		الطالبين مراجعة ديوان الواردات او مالية
٢٥٠٠٠	كامل الدوز	٣٣٣٢٨	راشيا الفخار عدا زيتونها	القضاء المذكور:
٦٢٠٠	بجرمل	٥٣٧٦٦	حاصبيا عدا زيتونها	٤٣٠٠
٢٢٠٠	سحمر	٩٠٠	بوغر	٢٧٥٠
٨٠٠٠	ناصرية قيا	١٢٨٠٠	غفقا	٦٦٥٠
٢٠٠٠٠	النصورة	٨٦٨٠	سف جرة	١٥٥٠٠
٢٧٢٠٠	كفر زويد	٦٦٢٠٠	كفر شوبا	٣٢٦٠٠
٥٠٠٠٠	المرج	٥٤٢٠٠	ميمي	٢٤٢٠٠
٣١٠٠٠	الصويرة	١٩٤٥٦	شوبا	١٠٤٠٠
١٠٠٠٠	مدرة	٤٢٩٤٠	شبا	١٦١٠٠
٣٨٥٠٠	كفر زويد	(الزبداني)		١٧٢٠٠
١٠٥٠٠	ماسا	١٦١٠٠	قصة الزبداني	١٠٥٠٠
٢٥٠٠٠	حيث الفخار	٤١٠٠٠	اليطرونة	٢٠٤٧٥
١٠٠٠٠	الشويرة	(راشيا)		١٦٣٠٠
٣٠٠٠٠	جوش حلا	٥٠٠٠٠	قصية راشيا	٢١٠٠٠
٣٢٠٠٠	مجدل عجر	١٧٠٠٠	الرفيد	٧٧٥٠
(القيطرة)		فهم من مدير مال حاصبيا ان القرى	١٤٩٥٠	جبن
٥٠٠٠	عين اباشا	المحررة اسمائها فيما بلي بل بلغ بدل مرابدة	١٨٠٠٠	فبق
٢٢٠٠	دير الراهب	اعشارها المقدار المحرر بجانبها فلي الطالبين	١٢٠٠٠	بيت اره
١٢٠٠	عين الصخر	مراجعة ديوان الواردات بدمشق او مالية	٦٣٠٠	بافوخه
١٨٥٠٠	مجدولة	القضاء المذكور	٢٠٠٠٠	كفر لالا